جدل حول التبادل الحر بين المغرب والإتحاد الأروبي

أنس المسعدي محللة سياسات مبتدئة ouns.messaadi@economie-tunisie.org 07 نوفمبر 2016

في شهر أكتوبر من سنة 2015، أنهى المغرب دراسة الأثر التي يقوم بها حول اتفاقيات التبادل الحر والشامل والمعمّق 888 مع الاتحاد الأوروبي. هذا وقد طلب المغرب منذ جويلية 2014 تعليق المفاوضات التي انطلقت في أفريل 2013 مع الاتحاد الأوروبي[1] من أجل القيام بهذه الدراسة التي طالب بها كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني. هذه الوثيقة التي لم تُنشَر للعموم بعد، من شأنها أن تساعد المغرب على التفاوض بشكل أحسن حولهذه ال المثيرة للجدل.

من أجل فهم أفضل للتراجع الذي أبداه الطرف المغربي، يجب اللرجوع على تاريخ انفتاح الاقتصاد المغربي على الخارج منذ 1983 مع برنامج الاصلاح الهيكلي والذي أدى إلى توقيع عدد من اتفاقيات التبادل. إتفاقيات لا طالما بقي فضلها على الإقتصاد المغربي موضوعا للجدل.

الفهرس

- تاريخ انفتاح الإقتصاد المغربي على الخارج
  - أزمة الديون وبرنامج الإصلاح الهيكلي
  - اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب منذ 1983
  - الإتحاد الأروبي شريك متميز للملكة
  - الأزمة النابعة من إتفاقية الفلاحة في 2012
- الALECA إتفاقية محل نقد
  - الأعراف المغربيون: البحث عن إتفاق مرض
  - اتفاقيات التبادل الحر لم تقم سوى بتعميق عجز الميزان التجاري المغربي
- إصلاح الPAC: عندما يذهب الاتحاد الأوروبي عكس اتجاه التبادل الحرّ
- دراسة الأثر، النقص في الشّفافية والمجتمع المدني
- الخلاصة

تاريخ انفتاح الاقتصاد المغربي على الخارج

أزمة الديون وبرنامج الإصلاح الهيكلي

دفع نمو الهام الذي عرفه المغرب في السبعينيات جراء إرتفاع مداخيل صادرات الفسفاط الدولة المغربية إلى اطلاق المشاريع الكبرى في الصناعة والبنية التحتية ممّا أدى إلى ارتفاع المصاريف العمومية بشكل ملحوظ. في سنة 1975، ثم تسبب انهيار ثمن الفسفاط في دخول البلاد في دوامة تداين بلغت 136.6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام سنة 1985.[2]

و هكذا، أطلق المغرب في سبتمبر 1983 برنامجا للاصلاح الهيكلي بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. هدفه يتمثل في التقليص من دور الدولة في الاقتصاد عن طريق الخوصصة وفي تحرير المبادلات مع الخارج. وفي هذا السياق بالذات انظمّ المغرب إلى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة في 1987 و إلى المنظمة العالمية للتجارة في 1994.[3]

على إثر هذه السياسة القائمة على الانفتاح على الخارج و التي تبنّاها المغرب منذ 1983، تمّ توقيع سلسلة من اتفاقيات التبادل الحرّ مع عدد من الشركاء نذكر منهم الاتحاد الأوروبي.

اتفاقيات التبادل الحرّ مع المغرب منذ من 1983

في 1996، وقّع المغرب أول اتفاقية للتبادل الحر (ALE) مع الاتحاد الأوروبي. هذه الاتفاقية التي دخلت حيّز التنفيذ في مارس 2000، كانت تهدف إلى خلق منطقة للتبادل الصناعي الحر (ZLE). في 2012، تمّت إضافة اتفاقية تكميليّة تتعلّق بالمنتوجات الفلاحية و الصّيد البحري.[4]

بالإضافة إلى ذلك، وقّع المغرب اتفاقية للتبادل الحر (ALE) مع الولايات المتحدة دخلت حيّز التنفيذ في 2006، و ALE مع تونس و مصر و الأردن (اتفاقية أغادير، دخلت حيز التنفيذ في 2007، و ALE مع تركيا[5] وقّعها في 2004 و دخلت حيّز التنفيذ في جانفي 2005.)

و رغم المجهود الذي بذله المغرب لتنويع الشّركاء، بقي الاتحاد الأوروبي صاحب نصيب الأسد من الشّراكات.

لنعد قبل كلّ شيء إلى طبيعة العلاقات بين المغرب و الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي شريك متميّز للمملكة

منذ بداية السّبعينات، وقّع المغرب و الاتحاد الأوروبي عديد الاتفاقيّات التجارية نذكر منها اتّفاقي الشّراكة لسنتي 1969 و 1976 و اتفاقية التبادل الحرّ لسنة 1996. منذ ذاك الوقت، ضمن الاتحاد الأوروبي نفسه كشريك للمغرب لا يمكن الاستغناء عنه.

في سنة 2011، بلغت التبادلات بين المغرب و الاتحاد الأوروبي 24،3 مليار يورو، منها 15،5 مليار يورو من الواردات و 8،8 مليار يورو من الصادرات. في 2014، تطوّرت هذه العلاقات التجارية الثّنائية لتبلغ 29،25 مليار يورو، أي نصف المبادلات التجارية للمملكة.[6]

نرى جليّا هنا التبعية الكبيرة للمغرب تجاه الاتحاد الأوروبي فهو حريفه و مزوّده الأول[7] . إضافة إلى ذلك، لم يتوقّف العجز التجاري الهيكليّ المغربي عن التفاقم منذ السنوات ال2000 ليبلغ في 2011، 45،4 مليار درهم[8] وذلك بسبب اختلال التوازن في تطوّر الصّادرات و الواردات.[9]

الأزمة النّابعة من الاتفاقية الفلاحية في 2012

يوم 10 ديسمبر 2015، و إثر طلب قدمته جبهة البوليزاريو التي قدّرت أن تطبيق هذه الاتفاقية الفلاحية في 2012 في المناطق المتنازع عليها في الصحراء الغربية ، يخرق القانون الدولي، قررت محكمة الاتحاد الأوروبي (CJUE) الغاء هذه الاتفاقية[10] المجلس الأوروبي واللّجنة الأوروبية لم يعربا عن أية رغبة في الطّعن و أكّدا أن "هذا القرار يعود للقضاء" و سوف يتم النظر فيه بأكثر تمعّن و لم ينفيا أية إمكانية للطعن.[11]

أما المغرب، فلم يتوان عن الاعتراض على هذا القرار فقد صرّح مصطفى الخلفي، وزير الاتصالات والناطق الرسمي باسم الحكومة، في اليوم الذي تلى الإعلان عن القرار أن هذا الأخير يمكن أن يعرّض جميع الاتفاقيات بين المغرب والاتحاد الأوروبي إلى الخطر، مطالبا المسؤولين الأوروبيين ب"اتخاذ موقف واضح و حازم" و مهددا بإعادة النظر في كلّ العلاقات الثنائية.[12]

في تصريح لها يوم الجمعة 11 ديسمبر الماضي، حاولت فريدريكا موغريني، الممثلة العليا لسياسة الأمن والشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، أن تطمئن المغرب معتبرة أن العلاقات الثنائية مع الاتحاد الأوروبي ليست محلّ شكّ ولا مراجعة.[13]

الALECA: اتفاقية محلّ نقد

في 2013، تم الشّروع في مفاوضات حول اتفاقية للتبادل الحرّ و الشّامل و المعمّق (ALECA) بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، فبدأت أصوات من المجتمع المدني والقطاع الخاصّ في التّعالي بسرعة شديدة وتراوحت بين الدعوة إلى القيام بدراسة أثر في القطاعات المعنيّة والمطالبة بأكثر دقّة في المفاوضات ووصلت إلى حدّ المعارضة والرّفض التّام لهذه الاتفاقيّة.

الأعراف المغربيّون: البحث عن "اتّفاق مرضٍ"

على إثر الجولة الثّالثة من المفاوضات وأثناء مائدة نقاش نظّمتها الجمعية المغربية للمصّدرين (ASMEX) في 13 فيفري 2014 بحضور رئيس المفاوضين المغربيين للALECA ورؤساء اللجان القطاعية لدى الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب (CGEM)، أكّد أرباب العمل المغربيون أنهم ليسوا ضدّ ال ALECA بل يريدون فقط توقيع "اتّفاقية مرضية".[14]

إن اللّوم الذي يلقيه الأعراف على الحكومة يتعلّق بالضبابية التي تشوب المفاوضات وغياب دراسة للأثر. في الحقيقة، تم القيام بسبر للآراء[15] لدى عدد من أرباب الشركات المغربيين العاملين في قطاع التجارة والخدمات و بيّن هذا السّبر أن ثلث المُستجوَبين لا يعرفون محتوى الALECA وأمّا الثّلثان الباقيان ف45 بالمائة منهم، يعتبرون أن الاتفاقية تشكّل خطرا على شركاتهم.[16]

أكد السّيّد خالد دهمي رئيس فيدرالية التجارة والخدمات التّابعة للCGEM أنه، حسب دراسة قام بها مكتب Ecorys[17]، فإنّ "بخلاف الخدمات العمومية التي سوف ترتفع قيمتها المضافة ب1 بالمائة على المدى الطّويل، فإن خدمات قطاع الTIC (تكنولوجيا المعلومات و الاتصال) و خدمات أخرى متعلّقة بالشّركات سوف تشهد منافسة حادّة من طرف الشّركات الأوروبية و يمكن أن تفقد ما يناهز ال 1.7 بالمائة من انتاجيّتها."[18]وأضاف خالد دهمي أنه حسب نفس الدّراسة، فإنّه "من المتوقّع أن تشهد أغلب قطاعات الخدمات انخفاضا في صادراتها"[19]. بالتّالي فهو يدعو إلى اجراء دراسة أثر تنكبّ على تسليط الضّوء على كلّ قطاع معنيّ من أجل قدرة أفضل على التفاوض. ويدعو المسؤول إلى جانب ذلك إلى التّمعّن في عدد من "نقاط اليقظة" المتعلّقة بتنقّل الأشخاص والاعتراف المتبادل بالشّهادات ومسألة المعايير.[20]

اتفاقيات التبادل الحر لم تقم سوى بتعميق عجز الميزان التجاري المغربي

عبّرت ATTAC/CADTM المغربية (الجمعية الدّاعية لفرض الضرائب على المعاملات و الفعل المواطني/ التّابعة لشبكة "لجنة الغاء ديون العالم الثّالث)، في بيان لها صدر في جوان 2013، عبّرت عن رفضها للALECA. وقد فسّرت المنظمة هذا الرّفض بأن الاتفاقات السّابقة لم تكن في صالح المغرب بل بالعكس فقد قامت بتعميق العجز الهيكلي للميزان التجاري.

في الحقيقة، فإن البيان يفسّر أنه مع اندلاع الأزمة في منطقة اليورو، تعمّق العجز الهيكلي للميزان التجاري المغربي وانتقل من 98 مليار درهم في 2006 إلى 198 مليار درهم في 2012. وبالتالي فإن رصيد الموازنة الجارية انتقل من رصيد إيجابي (12 مليار درهم في 2006) إلى عجز يقدر ب83 مليار درهم في 2012 (10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام[21]). ومن جانب آخر، فإن البيان يشير إلى غرق السوق المغربية في الواردات الصناعية الآتية من الاتحاد الأوروبي والتي قد تكون السبب في "النزيف المأسويّ للتّشغيل في قطاع الصّناعة" والذي يُقدّر ب24 ألف موطن شغل ضائع في السّنة بين 2009 و2011 وهو ما يعمق أزمة البطالة. أخيرا، يقدّم البيان اتفاقيات التبادل الحرّ كمصدر للتبعية الغذائية.

فصادرات المغرب من المنتوجات الغذائية (بخلاف المنتوجات البحرية) لا تغطّي إلا 36 بالمائة من وارداته في 2012.[22]

إن هذا الرّأي يشاطره أيضا السّيد نجيب أقصبي، خبير في الاقتصاد وأستاذ وباحث مغربي. يؤكّد السّيد نجيب أنه من غير المفاجئ أن كل اتفاقيات التبادل الحرّ المغربي تظهر رصيدا سلبيا. فبالنسبة لهذا الجامعي، منذ بداية السنوات ال 2000، قام المغرب ب"القاء نفسه تماما في عملية توقيع اتفاقيات التبادل الحرّ" دون أن يكون جاهزا لها، دون أن يتحضّر اقتصاديا و دون أن يقوم بالإصلاحات الضّرورية. بالتّالي فإن المغرب لم يستطع الاستفادة من انفتاح أسواق الشّركاء لأنه ببساطة لم يمتلك عرضا متنوّعا، تنافسيا و صالحا للتصدير.[23]

Graphique 7 : Déficits commerciaux dans le cadre des ALE

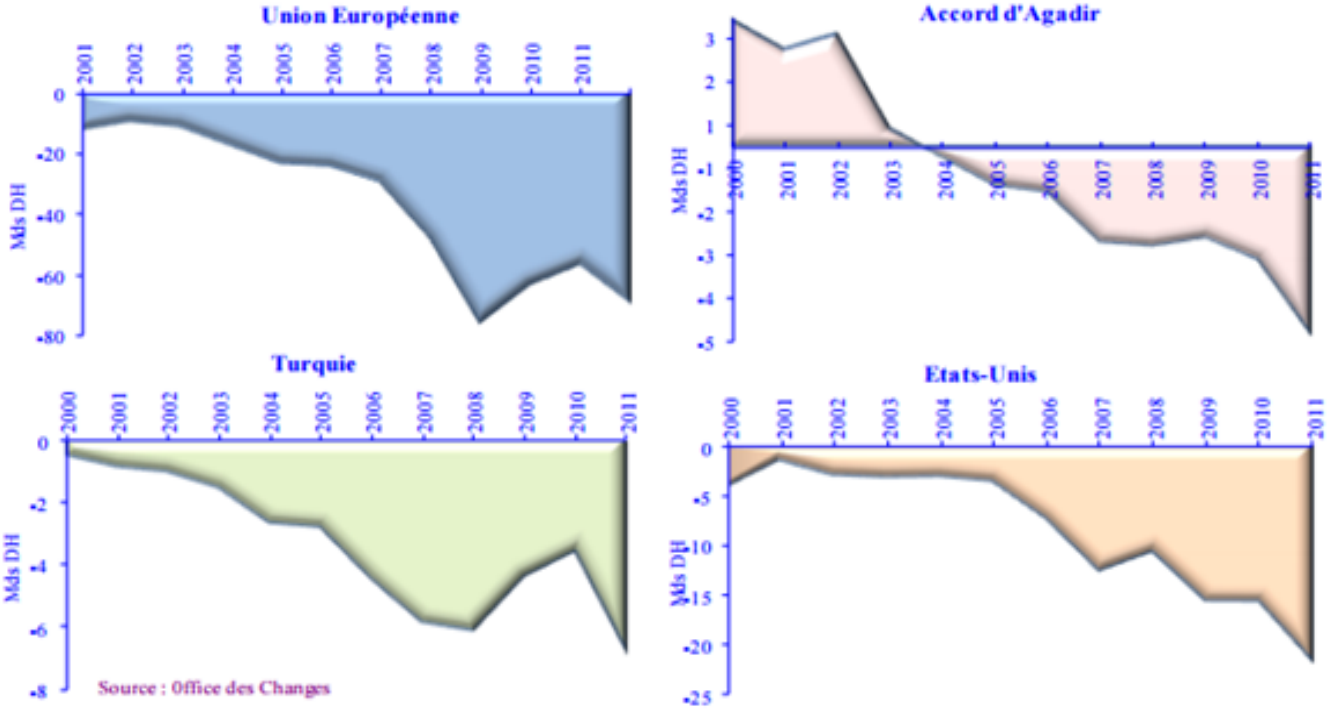

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، مشروع قانون المالية لسنة 2013، التقرير الاقتصادي والمالي، http://www.finances.gov-ma/Docs/2012/db/1148_ref_f. (تمّ الاطلاع عليه في 22 فيفري 2016).

إصلاح الPAC: عندما يذهب الاتحاد الأوروبي عكس اتجاه التبادل الحرّ

يرى الجانب المغربي أن اصلاح السياسة الفلاحية المشتركة (PAC) التي تم تطبيقه في أفريل 2014، يمثّل خطرا على مصالح المصدّرين المغربيين. في الحقيقة، فإن هذا الإصلاح أدى إلى ارتفاع في سعر دخول المنتوجات المستوردة إلى السّوق الأوروبية و خاصّة من المغرب. و بالتالي فإن أوروبا تجعل من المستحيل على الفلاحين المغربيين أن يعرضوا منتوجاتهم بأسعار أقل من الفلاحين الأوروبيين. و ينصّ القانون إلى جانب ذلك على أن المصدّرين الذين يحاولون بيع منتوجاتهم بأقل من 90 بالمائة من سعر الدخول، سوف يتعرّضون عقوبات ثقيلة[24].

هذه الإجراءات التي تذهب عكس اتّجاه التّبادل الحر حسب السّيد نجيب أقصبي[25] تصبح أكثر فداحة باعتبار أنها تشكّل حواجز تمنع تصدير المنتوجات التي تعتبر ذات الميزة النسبيّة للمغرب، في حين أن المنتوجات الصناعية المستوردة من أوروبا لا تخضع لأيّة ضرائب[28]. مهنيّو هذا القطاع المغربيون لم يتأخّروا عن التعبير عن امتعاضهم أثناء تجمّع أقاموه أمام مقرّ وفد الاتحاد الأوروبي في مارس 2014 من أجل الاعتراض على هذا الاجراء الجديد الذي يمثّل خطرا لا فقط على الميزان التجاري للبلاد و مصالح الفلاحين و مصدّري المنتوجات الفلاحية بل أيضا على التشغيليّة في المناطق الرّيفيّة.[27]

دراسة الأثر، النقص في الشّفافية والمجتمع المدني

إثر الاحتجاجات التي قام بها جزء كبير من المجتمع المدني و القطاع الخاص ضدّ ال ALECA، طلبت الدولة المغربية في جويلية 2015 تعليق المفاوضات حتّى انهاء مجموعة من الدراسات التي تقوم بها حول تأثير الALECA على القطاعات المعنيّة.[28]

و بهذا الصّدد، صرّح محمد بن عيّاد، أمين عامّ قسم التجارة الخارجية أنه "من الآن فصاعدا، كلّ تفاوض يجب أن يخضع بالمسبق إلى دراسة أثر لقيس الرّبح و تداعيات التنازلات المقدَّمة."[29] و بهذا التمشّي، يبدو أن المملكة تحاول أن تتفادى أخطاء الماضي التي تبيّن أن انعكاساتها كانت وخيمة.

هذه الدّراسة التي تمّ الانتهاء من إنجازها في أكتوبر 2015 و لم تنشَر للعموم بعد، تتمثّل في عدد من الاستشارات لدى أرباب شركات تعمل في الثّمانين قطاعا معنيّا بالALECA. و لكن، المجتمع المدنيّ لم يتمّ تشريكه و لم يطّلع على نتائج الدراسة.

منذ مدّة ليس بالبعيدة، تمّ تشكيل "الجبهة المعادية للALECA" التي تعمل على الحفاظ على الحقّ في الصحّة و هي متكوّنة من عشر جمعيّات نذكر منها جمعية مكافحة السّيدا (ALCS) و مجموعة الحقّ في الصحّة.[31] هذه الجبهة تأتي كإجابة على الضّبابية التي تشوب دراسة الأثر المنجَزة. و تدين الجبهة إلى جانب ذلك، ما وصفته ب"بنود الحماية المفرطة"[32] للأدوية عن طريق براءات الاختراع مما يمكن أن يشكّل عائقا أمام النّفاذ إلى الأدوية الجنيسة و بالتّالي، خطرا على الصّحة العمومية. و هكذا فإن الحقّ في الصّحة يُضاف إلى قائمة المعارك التي تنتظر المجتمع المدني المغربي فيما يتعلّق بالمفاوضات حول ال ALECA.

الخلاصة

في 25 فيفري الفارط، أعلن المغرب تعليق علاقاته مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي وتأتي ردّة الفعل هذه إثر قرار الCJUE القاضي بإلغاء العقد التجاري الموقّع في 2012 والمتعلّق بالمنتوجات الفلاحية مع المملكة وذلك كإجابة عن المطلب الذي قدمته جبهة البوليزاريو.

بالتالي، وحسب الناطق باسم الحكومة[33]، يكون المغرب قد أدان غياب الشفافية في التصرف في هذه المسألة من طرف أجهزة في الاتحاد الأوروبي و أعلن رفضه لتقزيمه إلى مجرد مطبّق لإجراءات قانونية تتلاقفه مختلف أجهزة الاتحاد الأوروبي.

ان المفاوضات حول الALECA التي أثارت الكثير من النقاشات والاعتراضات من طرف المجتمع المدني والقطاع الخاص المغربي، أخذت منعرجا جديدا وأصبحت مهددة بالتخلّي نهائيا رغم أن قرار المغرب يميل أكثر إلى كونه ضغطا من أجل لفت نظر الاتحاد الأوروبي إلى رفضه لتجميد الاتفاقية الفلاحية في 2012. يمكننا إذن أن نتوقّع تراجع المملكة عن قرارها سرعان مع ستتحصل على تنازلات مرضية من طرف الاتحاد الاوروبي. وفي انتظار ذلك تبقى مسائل الشفافية في عملية المفاوضات و مشاركة المجتمع المدنية معلّقة.

1 Naim, Ayoub, "ALECA: Étude d'impact, Alerte sur l'agriculture et les services !", Les inspirations éco , 29 octobre, 2015, http://www.leseco.ma/decryptages/evenements/38370-aleca-etude-d-impact-alerte-sur-l-agriculture-et-les-services.html (consulté le 16 février 2016).
2 Bouhaja, Hicham, "L'accord de libre-échange Maroc-UE : Quels enjeux pour l'économie marocaine ?", mémoire de master, sous la direction de Professeur Anas Lahlou, Private Institute of Management and Technology, American University of Leadership, 2013-2014, pages : 26-27.
3 ADierction des études et des prévisions financières du Royaume du Maroc et Ministère de l'économie et des finances, Bilan du programme d'ajustement structurel,http://www.finances.gov.ma/Docs/1995/depf/bilan_du_programme_d_ajustement_structurel_octobre_1995_.pdf , (consulté le 17 février 2016).
4 Bouhaja, "L'accord de libre-échange Maroc-UE : Quels enjeux pour l'économie marocaine ?", page : 30.
5 Bouhaja, "L'accord de libre-échange Maroc-UE : Quels enjeux pour l'économie marocaine ?", pages 31-33.
6 Airault, Pascal, L'UE, premier partenaire commercial du royaume, l'Opinion, Avril 2015, http://www.lopinion.fr/edition/international/l-ue-premier-partenaire-commercial-royaume-23087, (consulté le 22 février 2016).
7 Bouhaja, "L'accord de libre-échange Maroc-UE : Quels enjeux pour l'économie marocaine ?", page 35.
8 Ministère de l'économie et des finances du Royaume du Maroc, Projet de loi des finances pour l'année budgétaire 2013, Rapport économique et financier, http://www.finances.gov.ma/Docs/2012/db/1148_ref_fr.pdf, (consulté le 22 février 2016).
9 Bouhaja, "L'accord de libre-échange Maroc-UE : Quels enjeux pour l'économie marocaine ?", page 36.
10 Ait Akdim, Youssef, Le Front Polisario parvient à faire annuler l'accord agricole entre le Maroc et l'UE, Le Monde Afrique, 10 décembre 2015, http://www.lemonde.fr/afrique/article/2015/12/10/le-front-polisario-parvient-a-faire-annuler-l-accord-agricole-entre-le-maroc-et-l-ue_4829326_3212.html#J7SeT5QHGhCS2srC.99 (consulté le 01 mars 2016).
11 Ibid.
12 Lamlili, Nadia, Maroc – UE : quand l'annulation de l'accord agricole et de pêche provoque une crise diplomatique, Jeune Afrique, 15 décembre 2015, http://www.jeuneafrique.com/286200/politique/maroc-union-europeenne-laccord-agricole-de-peche-provoque-crise-diplomatique/ (consulté le 1er mars 2016).
13 Ibid.
14 Baldé, Oumar, « ALECA : Le «oui mais» des patrons », février 2014, Les inspiration écho, http://www.leseco.ma/decryptages/grand-angle/17843-aleca-le-oui-mais-des-patrons.html, (consulté le 17 février 2016).
15 cf. www.leseco.ma
16 Baldé, Oumar, « ALECA : Le «oui mais» des patrons », février 2014, Les inspiration écho, http://www.leseco.ma/decryptages/grand-angle/17843-aleca-le-oui-mais-des-patrons.html, (consulté le 17 février 2016).
17 Ecorys, http://www.trade-sia.com/morocco/introduction/?lang=fr, (consulté le 22 février 2016).

18 El Arif, Hassan, Aleca: «Changeons de méthodologie de négociation», l'Economiste, Édition N° 4214, Février 2014, http://www.leconomiste.com/article/916833-aleca-changeons-de-m-thodologie-de-n-gociation, (consulté le 18 février 2016).
19 Ibid.
20 Ibid.
21 ATTAC/CADTM Maroc, «ATTAC/CADTM Maroc refuse le nouvel accord de libre-échange (ALECA) entre le Maroc et l'Union européenne », juin 2013.
22 ATTAC/CADTM Maroc, «ATTAC/CADTM Maroc refuse le nouvel accord de libre-échange (ALECA) entre le Maroc et l'Union européenne », juin 2013.
23 Akesbi, Najib, « Déficits des ALE : Comment en est-on arrivé là », Propos recueillis par A. Elkadiri, Finances News Hebdo, juillet 2015.
24 Majdi, Yassine, « Les réformes agricoles européennes inquiètent le Maroc », Telquel, Avril 2014.
25 Ibid.
26 « ALECA : Report du prochain round des négociations entre le Maroc et l'UE », Aufait, Juillet 2014.
27 Majdi, Yassine, « Les réformes agricoles européennes inquiètent le Maroc », Telquel, Avril 2014.
28 « ALECA : Report du prochain round des négociations entre le Maroc et l'UE », Aufait, Juillet 2014.
29 Benbaba, Ismail, ALE: le maroc met en place une nouvelle politique de négociation , aout 2015, http://www.le360.ma/fr/economie/ale-le-maroc-met-en-place-une-nouvelle-politique-de-negociation-48137 (consulté le 17 février 2016).
30 Benbaba, Ismail, ALE: le maroc met en place une nouvelle politique de négociation , aout 2015, http://www.le360.ma/fr/economie/ale-le-maroc-met-en-place-une-nouvelle-politique-de-negociation-48137 (consulté le 17 février 2016).
31 FAQUIHI, Faiçal, Maroc-UE: Un premier front anti-ALECA émerge, L'Economiste, Édition N° 4687, Janvier 2016, http://www.leconomiste.com/article/983019-maroc-ue-un-premier-front-anti-aleca-emerge, (consulté le 18 février 2016).
32 FAQUIHI, Faiçal, Maroc-UE: Un premier front anti-ALECA émerge, L'Economiste, Édition N° 4687, Janvier 2016, http://www.leconomiste.com/article/983019-maroc-ue-un-premier-front-anti-aleca-emerge, (consulté le 18 février 2016).
33 Le Figaro Economie, Le Maroc suspend ses relations avec l'Europe, http://www.lefigaro.fr/flash-eco/2016/02/25/97002-20160225FILWWW00313-le-maroc-suspend-ses-relations-avec-l-europe.php (consulté le 1er mars 2016).